جلسات الحوار الوطني تتواصل في ظل مقاطعة المعارضة .. والكنائس

مصر: مرسي يتعهد بنزاهة «الانتخابات البرلمانية».. وأوباما يدعوه لحماية الديمقراطية

باراك أوباما

د. محمد مرسي

عاشور: لا انتخابات من دون قانون يضمن شفافية العملية ولا حكومة تطبق هذا القانون

عواصم - «وكالات»: دعا الرئيس الامريكي باراك اوباما الرئيس المصري محمد مرسي لحماية المبادئ الديمقراطية في مصر والعمل على التوصل الى توافق سياسي مع الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية.

وقال متحدث باسم البيت الابيض ان اوباما اجرى محادثة هاتفية مع مرسي امس الاول.

وقال البيت الابيض «رحب الرئيس بالتزام مرسي بان يكون رئيسا لكل المصريين بما في ذلك النساء واتباع كل الاديان وشدد على مسؤولية الرئيس مرسي عن حماية المبادئ الديمقراطية التي كافح الشعب المصري لتحقيقها.»

واضاف ان اوباما شجع مرسي وكل الجماعات السياسية في مصر على العمل من اجل التوصل الى توافق والمضي بعملية التحول السياسي قدما.

وكانت جبهة الانقاذ الوطني المصرية، اكبر مظلة للقوى المعارضة في مصر، اعلنت مقاطعتها للانتخابات البرلمانية القادمة احتجاجا على قانون انتخابي تقول إنه وضع لمصلحة جماعة الاخوان المسلمين.

وقال سامح عاشور عضو جبهة الإنقاذ الوطنية، ورئيس نقابة المحامين المصرية، إن الجبهة ستقاطع الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وتهدف مقاطعة الانتخابات من جانب الاحزاب الليبرالية واليسارية التي تتكون منها الجبهة إلى تقويض شرعيتها.

وتنطوي المقاطعة على احتمال انحصار المنافسة في الانتخابات إلى حد بعيد بين جماعة الاخوان المسلمين والجماعات السلفية مثل حزب النور.

وقال عاشور «لا انتخابات دون قانون يضمن نزاهة العملية الانتخابية ولا حكومة تطبق هذا القانون تكون محلا لثقة الناس ولا انتخابات بغير استقلال حقيقي للسلطة القضائية».

وتجرى الانتخابات لاختيار مجلس النواب الجديد على اربع مراحل تبدأ في اواخر ابريل وتنتهي في اواخر يونيو.

وقالت جبهة الانقاذ انه ينبغي عدم اجراء الانتخابات دون قانون يضمن نزاهتها.

وكان مجلس الشورى الذي يهيمن عليه الإسلاميون ويمارس سلطة التشريع في غياب مجلس النواب قد اقر قانون الانتخابات هذا الشهر.

وينفي الاسلاميون اتهام المعارضة بان القانون يقسم الدوائر الانتخابية بطريقة تصب في صالح الاخوان المسلمين.

وسعيا لاقناع المعارضة بالمشاركة في الانتخابات دعا مرسي إلى حوار وطني لبحث بواعث القلق بشأن نزاهتها. وقالت جبهة الانقاذ انها لن تشارك في جلسة الحوار.

وتعهد مرسي خلال الجلسة بضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية القادمة. وجاء تعهد مرسي بعيد إعلان جبهة الإنقاذ المعارضة مقاطعتها الانتخابات القادمة والحوار الوطني معا

وقال مرسي في كلمة القاها في افتتاح الجلسة إن الانتخابات المقبلة تعد الأهم في تاريخ الانتخابات البرلمانية في مصر، مؤكدا حرصه على ان تكون نزيهة وشفافة مثل الانتخابات الماضية لمجلسي الشعب والشورى، وانتخابات الرئاسة، ثم الاستفتاء على الدستور الجديد.

واشار إلى ان الانتخابات البرلمانية القادمة ستكون تحت إشراف القضاء واللجنة العليا للانتخابات، مؤكدا ان 45 منظمة محلية وخمس منظمات دولية -بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤسسة كارتر- تقدمت بطلبات لمراقبة الانتخابات.

واضاف مرسي أن هذه الانتخابات ستعبر عن رغبة المصريين في الانتقال كي تكون هناك سلطة تشريعية كاملة تنبثق منها حكومة تمثل الشعب المصري.

وقالت مساعدة للرئيس إن 13 حزبا شاركت في جلسة الحوار

وتوصلت جلسة الحوار التي عقدت امس الاول إلى عدد من التوصيات ترفع إلى اللجنة العليا للانتخابات بينها تشكيل لجنة من الاحزاب المشاركة في الإنتخابات للتواصل مع اللجنة، وقيام اللجنة بتوجيه الجهات المعنية لوضع معايير شفافة لعملية إختيار الفريق الإداري المعاون للهيئة القضائية المشرفه على الانتخابات مع التوصية بالإعلان عنهم في كل لجنه في الوقت المناسب.

واوصت الجلسة ايضا بوضع آلية لرصد اي تجاوزات تختص بالعملية الانتخابية والاعلان عنها لإتخاذ الإجراءات العقابية سواء فيما يتعلق بالمال السياسي او الصمت الإنتخابي او الدعاية الإنتخابيه مع وضع ميثاق شرف إعلامي وعدم استخدام دور العباده في الدعاية الانتخابيه.

ومن بين التوصيات تشكيل لجنه للتواصل مع القوي السياسية الغائبة عن الحوار لحثها على المشاركه في جلساته.

واكد الحوار الوطني ضرورة تامين العملية الإنتخابية دون الإفتئات علي الحريات الشخصية للمواطنين، وضرورة تيسير مهمة مؤسسات المجتمع المدني لمتابعة العملية الانتخابية سواء كانت دولية أو محلية. وستؤدي المقاطعة إلى غياب الأحزاب التي يتزعمها بعض أبرز السياسيين غير الاسلاميين عن الانتخابات.

ومن بين تلك القوى التيار الشعبي بزعامة اليساري حمدين صباحي الذي احتل المركز الثالث في انتخابات الرئاسة التي فاز بها مرسي في يونيو الماضي وحزب الدستور بزعامة محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال التيار الشعبي الناصري الثلاثاء إنه سيقاطع الانتخابات البرلمانية هو الآخر لينضم بذلك إلى جماعات أخرى عبرت عن مقاطعتها الانتخابات احتجاجا على القانون المنظم لها الذي صاغه التيار الإسلامي.

ومع اعتزام الأحزاب الإسلامية، ومن بينها حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، القيام بحملات دعائية في كل انحاء مصر، فإن مقاطعات الليبراليين واليساريين ستعزز فرص ضمان حصول الإسلاميين على اغلبية في البرلمان الجديد.

وذكرت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية ان الكنائس المصرية الثلاث: الأرثوذكسية، والكاثوليكية، والإنجيلية، اعتذرت عن المشاركة في المحادثات التي دعا إليها مرسي الثلاثاء.

ونقلت الوكالة عن القس اندريه زكي نائب رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر قوله «إن الكنائس ابلغت الرئاسة اعتذارها عن المشاركة في الحوار».

ولكنه قال إن الكنائس طلبت عقد جلسة حوار خاصة بينها وبين الرئيس مرسي لعرض مطالبها عليه المتعلقة باعتراضها على بعض مواد الدستور الذي تم إقراره في شهر ديسمبر الماضي.

واشنطن تعرب عن قلقها حيال حرب جديدة في دارفور

واشنطن - و«كالات» : عبرت الولايات المتحدة عن قلقها الشديد من «استمرار انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان بالرغم من مرور عشر سنوات على اندلاع الحرب في دارفور».

وأصدر باتريك فانتريل نائب المتحدث باسم الخارجية بيانا جاء فيه أن «اميركا قلقة بشدة لأنه بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الحرب في دارفور، لا يزال الدارفوريون يعانون من انعدام الأمن المتزايد وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي».

واشار البيان إلى أن «النزاع العنيف بين القوات الحكومية السودانية والمتمردين والمليشيات، بالإضافة إلى القصف الجوي والهجمات على مناطق مدنية، في انتهاك لقرارا مجلس الأمن الدولي، تسبب بمقتل آلاف الأشخاص، وتشريد مليونين داخليا، وزيادة عدد اللاجئين في الدول المجاورة» مشددا على ضرورة قلب حلقة العنف الدائرة ومحاسبة المسؤولين عما يحصل.

وقال أيضا إن واشنطن تدعم بقوة الجهود الدولية لجلب السلام والأمن والمساعدات الإنسانية لشعب دارفور، وجدد دعم بلاده لقوة حفظ السلام هناك، مطالباً بوصول قوات حفظ السلام وكل من يوفرون المساعدات الإنسانية إلى دارفور «فوراً».

وبعد التذكير بان اميركا قدمت خلال العقد الماضي ما يزيد على 7.5 مليارات دولار لتمويل المساعدات الإنسانية وحفظ السلام للمحتاجين بدارفور وشرق تشاد، حث فنتريل على بدء عملية سياسية فاعلة وشاملة لتفادي عقد جديد من الحرب ولمواجهة أزمة الحكم التي تولدها الحروب الأهلية بالسودان.

ودعا الحكومة السودانية وكل المجموعات المتمردة للمشاركة من دون شروط مسبقة في مثل هذه العملية، مستخدمين وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أساساً للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

تقرير بعثته إلى القدس حذر من عرقلته لحل الدولتين

الاتحاد الأوروبي يتأهب لمنع تمويل الاستيطان الإسرائيلي

مستوطنة في الضفة الغربية

بروكسل - «وكالات»: حذرت بعثة من دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس في تقرير داخلي من أن الاستيطان في القدس يهدف إلى عرقلة حل الدولتين.

ووصف الاتحاد في «تقرير القدس 2012» البناء الاستيطاني بالقدس الشرقية بانه «منهجي ومتعمد واستفزازي» و«يشكل جزءا من استراتيجية سياسية تهدف إلى جعل من المستحيل أن تصبح القدس عاصمة لدولتين».

كما أوصى الاتحاد دوله الأعضاء الـ27 بـ«منع اي تعاملات مالية تدعم الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة».

كما اوصت البعثة في تقريرها بالعمل على منع تلك المساعدات والتحذير من تبعاتها، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة من داخل الاتحاد الأوروبي التي تدعم الأنشطة والبنى التحتية والخدمات بالمستوطنات.

وتحدث التقرير عن مستوطنات، من بينها حارحوما وغيلو، معتبرا انها تمثل النموذج الأبرز على تسارع الاستيطان، مشيرا إلى أن عام 2012 شهد إجراءات لبناء 2366 وحدة استيطانية جديدة، وهو اكثر من ضعف ما تم بناؤه خلال السنوات الثلاث السابقة.

واشار التقرير إلى أن معظم الوحدات الجديدة كان في حار حوما والباقي مثل توسيعا لمستوطنات قائمة بالفعل.

يُشار إلى أن الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون جدد مؤخرا مطالبته إسرائيل بالتراجع عن خططها لإقامة وحدات استيطانية في ما يعرف بالمنطقة «إي 1» شرق مدينة القدس، وقال في بيان حول إجلاء الناشطين الذين اقاموا «قرية باب الشمس» بالمنطقة «إي 1» إنه يتابع بقلق التطورات المتعلقة بالخطط الإسرائيلية المعلنة للبناء في تلك المنطقة.

وأضاف البيان أن الأمين العام جدد اعتباره أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وكرر دعوته إلى ضرورة إلغاء أي خطط استيطانية في «إي 1».

واعتبر بان انه «في هذه الفترة الصعبة بالنسبة للمنطقة، يجب على جميع المعنيين بذل جهود جدية لتوفير الظروف المناسبة لاستئناف مفاوضات سلام جوهرية وحماية مستقبل عملية السلام والذي هو في خطر».

وقد اثارت القرارات الاستيطانية الإسرائيلية انتقادات اوروبية وأميركية، بيد أن الولايات المتحدة منعت إدانتها في مجلس الأمن الدولي، في حين قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤخرا إن حكومته ستستمر في التوسع الاستيطاني.

في مقابل ذلك، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس «إذا استمرت إسرائيل على طريق بناء مساكن جديدة، سنرد عبر كل الوسائل، بالتأكيد السلمية، وبينها احتمال اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية».

اتهامات لشركة بريطانية بالتورط في قتل جرادات

لندن - و«كالات» : اتهمت منظمة خيرية بريطانية لمكافحة الفقر شركة محلية للأمن الخاص بالتورط في تعذيب فلسطيني حتى الموت في سجن إسرائيلي، ودعت إلى محاسبتها بتهمة التواطؤ في الاحتجاز الإسرائيلي غير القانوني للسجناء الفلسطينيين.

وطالبت «منظمة الحرب على العوز» شركة «جي 4 اس» في بيان أصدرته أمس الاول بسحب جميع عقودها لتزويد السجون الإسرائيلية بالمعدات، في اعقاب استشهاد الفلسطيني عرفات جرادات بسبب التعذيب في السجن، بعد احتجازه من قبل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي «شين بيت».

وقالت إن شركة الأمن الخاص البريطانية -التي تولت مسؤولية حماية أولمبياد لندن صيف العام الماضي- زوّدت احد السجون في شمال إسرائيل بأنظمة امن وغرفة تحكم مركزية، وساهمت أيضا في تجهيز مركز للاستجواب بالضفة الغربية.

واضافت المنظمة الخيرية البريطانية ان شركة «جي 4 اس» وقعت عقدا قبل خمس سنوات لتزويد المنشآت الرئيسية التي تديرها مصلحة السجون الإسرائيلية بأنظمة امن، وقامت بتركيب أنظمة مراقبة وتحكم، وغرف تحكم مجهزة بشاشات تعمل باللمس، ونظم تسجيل ومراقبة داخلية وخارجية من الدوائر التلفزيونية المغلقة، وخطوط اتصالات، في عدد من السجون الإسرائيلية.

وذكرت ان شركة الأمن البريطانية الخاصة زوّدت ايضا سجن عوفر في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني بأنظمة الأمن، مشيرة إلى ان المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية تحدثت عن حالات تعذيب سجناء فلسطينيين في مرافق احتجاز إسرائيلية. وقالت رفيف زيادة من «منظمة الحرب ضد العوز» إن شركة الأمن الخاصة البريطانية وفرت معدات وخدمات للسجون الإسرائيلية، حيث يُحتجز سجناء سياسيون وأطفال فلسطينيون ويتعرضون للتعذيب.

استجابة لمطالب المعارضة العلمانية

تونس: الإسلاميون يتخلون عن الوزارات السيادية

راشد الغنوشي

الغنوشي: وافقنا على تحييد كل وزارات السيادة الأربع

مصادر تتوقع احتفاظ وزير الدفاع ومحافظ البنك المركزي بمنصبيهما

تونس «وكالات» - قال زعيم حركة النهضة الاسلامية في تونس امس ان الحركة ستتخلى عن كل الوزارات السيادية في الحكومة المقبلة ليشغلها مستقلون في خطوة ستخفف سيطرة الاسلاميين على الحكم في مهد الربيع العربي استجابة لمطالب المعارضة العلمانية.

وقال راشد الغنوشي زعيم الحركة : وافقنا على تحييد كل وزارات السيادة الاربع بما فيها الداخلية التي ستتولى مقاليدها شخصية من خارج الاحزاب.

وبعد مقتل المعارض العلماني شكري بلعيد في السادس من فبراير بالرصاص امام منزله سقطت تونس في اتون اكبر ازمة سياسية منذ الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل عامين.

وعقب الاغتيال -وهو اول اغتيال سياسي في البلاد منذ عقود- استقال حمادي الجبالي رئيس الوزراء من منصبه بعد ان فشل في تكوين حكومة غير حزبية. واختارت النهضة علي العريض وزير الداخلية ليحل محل الجبالي. وكلف رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي العريض بتشكيل حكومة جديدة.

وبتخليها عن الوزارات السيادية تستجيب النهضة لمطالب المعارضة التي تقول ان تعيين مستقلين على رأس هذه الوزارات من شأنه تهيئة مناخ جيد قبل اجراء اي انتخابات بنهاية العام الحالي.

وقال الغنوشي في وقت سابق في مقابلة لرويترز ان النهضة مستعدة للتخلي عن كل الوزارات السيادية في اطار مفاوضات مع شركائها لتشكيل حكومة ائتلاف.

وكانت النهضة تسيطر على كل تلك الوزارات في الحكومة لكن المعارضة انتقدت اداء وزارة الداخلية وقالت انها متسامحة مع عنف جماعات دينية متشددة ضد معارضين.

وهاجم متشددون في الاشهر الماضية دورا للسينما وباعة للمشروبات الكحولية وهاجموا سفارة الولايات المتحدة في سبتمبر ايلول الماضي احتجاجا على فيلم مسيء للنبي محمد أنتج في الولايات المتحدة.

وقال عبد الحميد الجلاصي نائب رئيس النهضة امس ان هناك احتمالا ايضا لتحييد وزارة المالية التي يرأسها الياس فخفاخ وهو من حزب التكتل العلماني.

وأبلغ مصدر رويترز ان سليم بسباس الذي شغل منصب وزير المالية بشكل مؤقت في الاشهر الماضية قبل مجيء فخفاخ قد يعين وزيرا للمالية في الحكومة المقبلة.

وقال مصدران قريبان من المفاوضات لرويترز ان وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي وهو مستقل ومحافظ البنك المركزي الشاذلي العياري سيحتفظان بمنصبيهما في الحكومة المقبلة.

ومن المقرر ان يعرض رئيس الوزراء المكلف الحكومة الجديدة على رئيس الجمهورية خلال اليومين المقبلين على ان يتم اعلانها رسميا نهاية الاسبوع.